منتدى البحوث الاقتصادية ومنظمة العمل الدولية

موجز سياسات

إصدار خاص لموجز السياسات الخاص بمنتدى البحوث الاقتصادية

نحو النمو الحافل بفرص العمل: حالة تونس

خالد نصري

عن المؤلف

خالد نصري؛ باحث في كلية العلوم الاقتصادية والتصرف في تونس، وباحث مشارك في منتدى البحوث الاقتصادية.

ملخص

- أدت عدة صدمات داخلية، وخارجية إلى تفاقم الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في تونس. وعلى الرغم من بطء وتيرة تعافي الاقتصاد في تونس بعد عامٍ واحد من انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد - 19)، إلا أن أداء الاقتصاد التونسي لا يزال أقل من إمكاناته.
- يتميز سوق العمل التونسي بارتفاع معدل البطالة بين الشباب، والنساء ، وانخفاض معدل المشاركة، وتثبيط همم الشباب،[1] ووظائف منخفضة الجودة، وغير الرسمية.
- تعد الإصلاحات الملائمة في الوقت المناسب أمراً ضرورياً للنهوض بالنمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز خلق فرص عمل ذات نوعية أفضل في تونس.
- يتطلب تنفيذ الإصلاحات المقترحة استقراراً اجتماعياً، وسياسياً، وثقة مستدامة بين مختلف أصحاب المصلحة في المجتمع.

آخر تطورات الاقتصاد الكلي وسوق العمل في تونس

تعرضت تونس منذ عام 2011 للعديد من الصدمات التي أدت إلى تفاقم الوضع الاجتماعي، والاقتصادي الصعب بالفعل في البلاد. كما تسببت الهجمات الإرهابية المتتالية، وتعطيل إنتاج الفوسفات في تونس إلى تباطؤ النمو الاقتصادي. وأدى تفشي فيروس كورونا (كوفيد- 19) في مارس 2020، إلى جانب التطبيق الصارم لحظر التجول، إلى انكماش حاد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي انخفض بشكل كبير في عام 2020. وعلى الرغم من أن الاقتصاد التونسي قد شهد بعض الانتعاش في عام 2021 (منظمة العمل الدولية، ومنتدى البحوث الاقتصادية 2022)، إلا أن النمو الاقتصادي التونسي كان لا يزال أقل من متوسط معدل نمو الاقتصادات متوسطة الدخل في نفس الفترة. وعلاوة على ذلك، كان لتغير المناخ، والحرب الروسية الأوكرانية الحالية تأثيراً سلبياً على القطاع الزراعي وعلى إمدادات الحبوب في تونس.

[1] إن هذه المؤشرات، ومقاييسها الفنية معروضة بالتفصيل في تقرير منظمة العمل الدولية، ومنتدى البحوث الاقتصادية (2021)، وتقرير منظمة العمل الدولية، ومنتدى البحوث الاقتصادية (2022).

© منتدى البحوث الاقتصادية ومنظمة العمل الدولية، ٢٠٢٣. تنقل مذكرات / موجزات السياسة وجهات نظر واضحة وقائمة على الأبحاث حول الموضوعات ذات الصلة بالسياسة. الآراء التي يعبرون عنها هي آراء المؤلف (المؤلفين) ولا ينبغي أن تُنسب إلىمنتدى البحوث الاقتصادية أو مجلس أمنائها أو المانحين. تقع مسؤولية الآراء المعبر عنها في المقالات والدراسات وغيرها من المساهمات الموقعة على عاتق مؤلفيها وحدهم ، ولا يشكل النشر مصادقة من قبل منظمة العمل الدولية على الآراء الواردة فيها.

وفيما يتعلق بمؤشرات سوق العمل، تسبب فيروس كورونا (كوفيد- 19) في تفاقم التحديات الموجودة مسبقاً في تونس. وعلى الرغم من أن تأثير الجائحة على المشاركة كان محدوداً على حد سواء لكلا الجنسين، إلا أن معدلات البطالة ظلت منذرة بالخطر طوال عام 2021، خاصة بين الشباب التونسي. وأدت هذه المشاكل، بجانب الجماعات المثبطة، إلى قلة الاستفادة من القوى العاملة، وبالتالي إهدار الموارد البشرية.

مؤشرات الأداء الاقتصادي في تونس

كان نمو الناتج المحلي الإجمالي في تونس على مدى العقدين الماضيين متبايناً إلى حدٍ كبير. ووصل معدل الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.7% في عام 2002، وبلغ ذروته في عام 2007 عند 6.3% قبل أن يتباطأ بشكلٍ كبير في عام 2008 (4.5%)، وعام 2009 (3.1%) نتيجة للأزمة المالية العالمية إلى جانب انتفاضة الحوض المنجمي (نصري وآخرون، 2022).

علاوة على ذلك، لم يتجاوز متوسط النمو السنوي 1.7 في المائة، وذلك بين عامي 2011، و2018. وأثرت جائحة كورونا (كوفيد- 19) بشدة على النمو الاقتصادي في تونس، والذي كان ينمو بالفعل بنسبة 1.3% فقط سنوياً في عام 2019 قبل أن يصبح في حالة من الركود الحاد بنسبة -8.7% في عام 2020. وكما هو موضح في الشكل 1، شهد الاقتصاد التونسي بعض الانتعاش في عام 2021 محققاً بذلك معدل نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.3% في عام 2021، وذلك بفضل حدوث نمو كبير بلغ 15.7% في الربع الثاني من عام 2021، وهو أعلى معدل منذ عام 2018. ومع ذلك، ظل النمو الاقتصادي التونسي في عام 2021 أقل من متوسط معدل نمو الاقتصادات متوسطة الدخل.

وفي الوقت نفسه، سجل الاقتصاد التونسي أدنى معدلات الادخار، والاستثمار (4%، و13% على التوالي) في عام 2020، وذلك في أعقاب جائحة كورونا (كوفيد- 19) (منظمة العمل الدولية/ منتدى البحوث الاقتصادية، 2022). وفي الواقع، كان لا بد من تعديل أولويات الإنفاق الحكومي لكي يتم أخذ الآثار الصحية، والاقتصادية للجائحة في الاعتبار عن طريق زيادة الإنفاق الجاري على التحويلات الاجتماعية على حساب الإنفاق الرأسمالي. وفضلاً عن ذلك، خفض البنك المركزي التونسي سعر الفائدة الأساسي في مارس، وأكتوبر 2020 بمقدار 125 نقطة أساس تراكمية. وقد تسبب ذلك بدوره في انخفاض معدلات الادخار، والاستثمار في عام 2020 بنسبة 57%، و27% على التوالي، مقارنةً بعام 2019.

بالإضافة إلى ذلك، عانت بعض القطاعات أكثر من غيرها خلال الجائحة، مثل قطاعات الضيافة، والنقل، والبناء التي شهدت بين عامي 2019، و2020 نمواً سلبياً بمعدل 38.5%، و28.5%، و13.8% على التوالي. وعلى العكس

الشكل 1: معدل النمو الربع سنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية)، 2018-2021

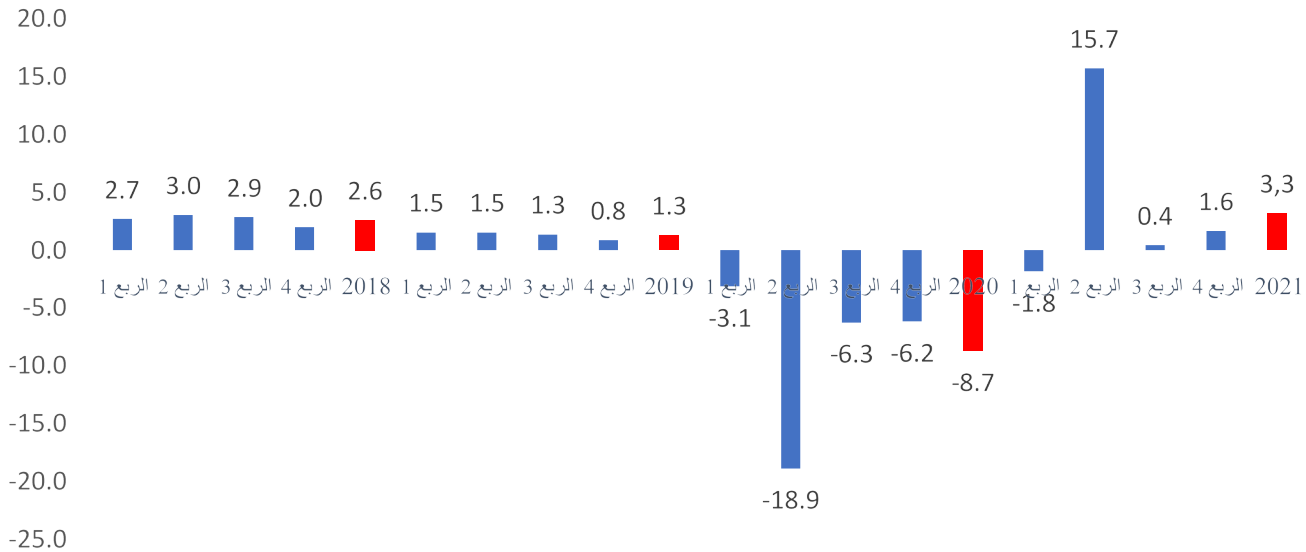

المصدر: منظمة العمل الدولية، ومنتدى البحوث الاقتصادية (2022)

من ذلك، شهدت غالبية القطاعات نمواً إيجابياً في عام 2021، ولا سيما الصناعة غير التحويلية التي نمت بمعدل 34.6% على أساس سنوي بين عامي 2021، و2020.

كان القطاع الزراعي هو القطاع الوحيد الذي سجل نمواً سلبياً في عام 2021 (-4.6%) بسبب الظروف الجوية غير المواتية، والتي تفسرها المشاكل المتعلقة بتغير المناخ. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن تأثر تونس بتقلبات، وتغير المناخ يرتبط ارتباطاً وثيقاً باعتمادها على القطاع الزراعي. ومع ذلك ، فإن هذا القطاع معرض بشدة لمخاطر المناخ: ارتفاع درجات الحرارة، وتفاوت مستويات هطول الأمطار المرتبطة بظواهر مناخية قصوى، مثل الفيضانات، والجفاف. وعلاوة على ذلك، يستخدم القطاع الزراعي ما يقرب من 80 في المائة من إمدادات المياه في الدولة، ويمثل ذلك مشكلة خاصة لأن تونس لديها موارد مائية شحيحة، وهي أقل بكثير من متوسط توافر المياه في البلدان الأخرى بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (فيرنر وآخرون، 2018). ومن ناحية أخرى، فإن الحرب الروسية الأوكرانية الحالية لها تداعيات سلبية على إمدادات الحبوب،[2] وعلى سعر النفط، مما أدى إلى تسارع معدل التضخم في تونس.

البطالة، وتثبيط الشباب، والوظائف منخفضة الجودة، وغير الرسمية

أما بالنسبة لتطورات سوق العمل في تونس، فإن أحد أبرز المؤشرات هو ارتفاع معدل البطالة (الكوجالي وكرافت، 2020؛ قباني، 2019؛ فيريك، 2018؛ منظمة العمل الدولية، 2021). وارتفع معدل البطالة بشكلٍ حاد في عام 2011، حيث وصل لأول مرة إلى 18.6% - بسبب تراجع النشاط الاقتصادي. وبعد عام 2011، عاد معدل البطالة إلى مستوياته التاريخية قبل الانتفاضة التونسية، ولكنه لم ينخفض بشكلٍ كبير (منظمة العمل الدولية، ومنتدى البحوث الاقتصادية 2021). وأدت جائحة كورونا (كوفيد-19) إلى زيادة كبيرة في معدلات البطالة الإجمالية، والتي ارتفعت بنسبة 20% تقريباً، وظلت أعلى من مستويات ما قبل الجائحة. وفي عام 2021، كان معدل بطالة الشباب لا يزال مرتفعاً حيث تجاوز نسبة 40 في المائة (الشكل 2). وتأثرت البطالة بين الشابات بشكلٍ أكبر من البطالة بين الشبان بعد جائحة كورونا (كوفيد- 19)، ولكنها انخفضت بعد ذلك، واقتربت من مستويات ما قبل الجائحة.

يُعتقد أن ارتفاع معدل بطالة الشباب يعكس صعوبة الانتقال من المدرسة إلى العمل، وآليات الوساطة غير الفعالة في سوق العمل (منظمة العمل الدولية، ومنتدى البحوث الاقتصادية، 2021). وتؤدي هذه المشاكل إلى جانب انخفاض المشاركة في سوق العمل، والجماعات المثبطة إلى إلى قلة الاستفادة من القوى العاملة، وبالتالي إهدار الموارد البشرية (ماروني، وكرافت، وأسعد 2022؛ أسعد، وغزواني، وكرافت 2018؛ أسعد، وكرافت 2016).

وفي تونس، تظهر أعلى نسبة للإحباط بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15، و24 عاماً، وخاصةً بين أولئك الذين حصلوا على التعليم الثانوي. في حين أن النساء الأقل تعليماً هن الأكثر إحباطاً.

بالإضافة إلى ذلك، لا يستطيع الهيكل الصناعي للاقتصاد التونسي القائم على المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة أن يقوم باستيعاب خريجي الجامعات. فإن واحد من كل ثلاثة من العاملين المتخرجين من الجامعات يعمل في القطاع الخاص غير الرسمي، وقد زاد هذا المعدل بشكلٍ مطرد في السنوات الأخيرة (منظمة العمل الدولية، 2021).

وعلى الرغم من أن تونس تمكنت من الحفاظ على مستوى العمالة الرسمية لتعزيز العمل اللائق، مما يعكس الرغبة في الانفتاح على الحوار الاجتماعي إلى جانب زخم نقابي قوي، إلا أن العديد من أوجه العجز في العمل اللائق لا تزال موجودة في الاقتصاد التونسي. ولا تزال نوعية فرص العمل في قطاعي الزراعة، والبناء رديئة، كما يتضح من المعدلات المرتفعة نسبياً للقطاع غير الرسمي، والعمالة الهشة، والفقر بين العمال في هذين القطاعين (منظمة العمل الدولية، ومنتدى البحوث الاقتصادية، 2021؛ نصري وبلحاج، 2022).

وفي هذا الصدد ، تم تسجيل أعلى معدلات للفقر بين العمال في قطاع الزراعة (22%)، وقطاع البناء (21%)، ومن المعروف أن هذين القطاعين يتسمان بالانتاجية المنخفضة، والأجور المنخفضة (منظمة العمل الدولية، ومنتدى البحوث الاقتصادية، 2021).

وعلاوة على ذلك، فإن عدم الاستقرار الوظيفي موجود بقوة في قطاعي الزراعة، والبناء، حيث يبلغ معدل عدم الاستقرار الوظيفي في كلٍ من القطاعين 58%، و75% على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المزارعات الريفيات هن أكثر عرضة من الرجال لظروف العمل غير المستقرة، وبالتالي من غير المرجح أن يحق لهن الحصول على إعانة

[2] تعتمد تونس على الأسواق الروسية، والأوكرانية للحصول على 80٪ من وارداتها من الحبوب، و60٪ من إمداداتها من القمح (يأتي الأخير بشكلٍ أساسي من أوكرانيا).

الشكل 2: معدل بطالة الشباب: 24-15 سنة

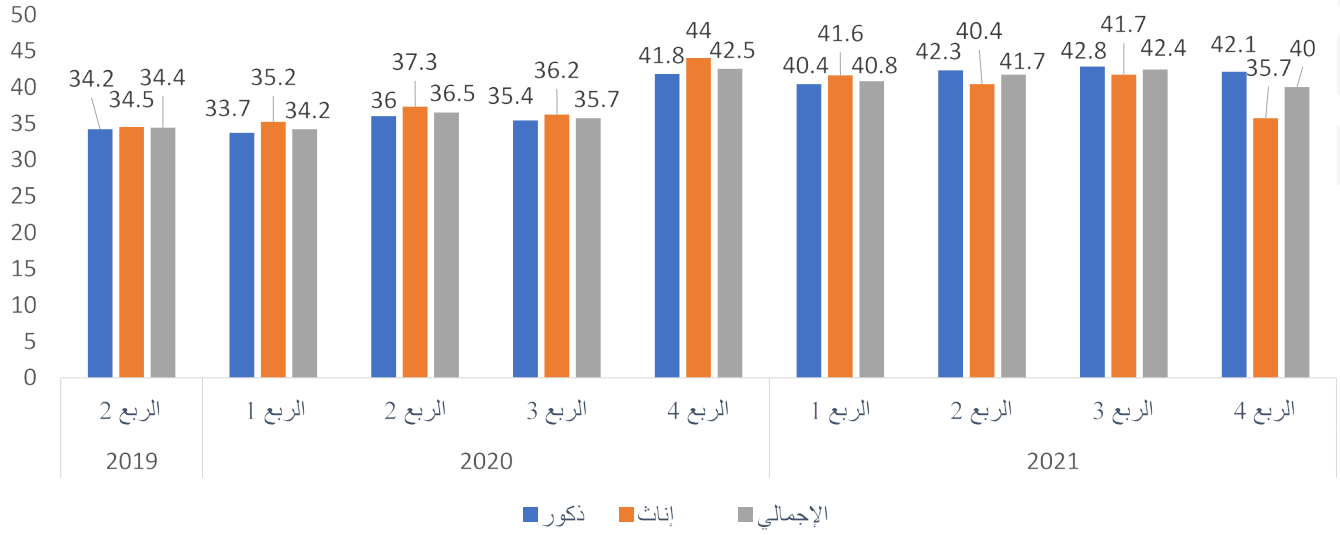

المصدر: منظمة العمل الدولية، ومنتدى البحوث الاقتصادية (2022)

الحماية الاجتماعية مقارنةً بأشكال العمل القياسية. كما أن استمرار وجود فجوات في الأجور بين الجنسين يعيق قدرة المرأة على المساهمة في نظام التأمين الاجتماعي، مما يؤدي إلى انخفاض مستويات الاستفادة من العمل متساوي القيمة (نصري وآخرون، 2022).

بناء المرونة الاقتصادية: خيارات الإصلاح ومساراته

إن تحقيق أداء قوي في كلٍ من الاقتصاد، وسوق العمل في عصر من الصدمات الإقليمية، والعالمية المتكررة يتطلب إصلاحات ملائمة في الوقت المناسب. وينبغي توجيه الجهود نحو تنفيذ البرنامج القطري للعمل اللائق التابع لمنظمة العمل الدولية في تونس، والذي وقعته منظمة العمل الدولية، والحكومة التونسية، والشركاء الاجتماعيون.

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق نمو اقتصادي عالمي، ومستدام، وشامل عبر المناطق، ويسلط الضوء على أهمية خلق فرص العمل، وتعزيز العمل اللائق، وتحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة للإصلاحات الشاملة. كما أنه يدعم نموذج جديد للعلاقات الصناعية يقوم على حوار اجتماعي صلب بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي، وتوافق الآراء بين الهيئات الثلاثية المكونة لمنظمة العمل الدولية، وذلك من خلال تنفيذ عقد اجتماعي جديد يقوم على نهج محوره الإنسان.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف الطموحة، ينبغي النظر في الإجراءات التالية:

- استعادة الثقة عن طريق تسخير قوة أصوات المواطنين، ولا سيما من خلال المشاركة المدنية، والشفافية، وتعزيز الحكم المحلي. من المهم أيضا إنشاء مؤسسات أكثر شمولاً تحكمها معايير الشفافية، والنزاهة، وقادرة على منح المواطنين فرص متساوية للوصول إلى الخدمات العامة (البنك الدولي، 2022).
- ضرورة تغيير إدارة المؤسسات العامة، وأن تقوم تلك المؤسسات بتبنى توجهاً محوره المواطن. ولا بد أن تركز التدخلات، من بين أمور أخرى، على: (أ) رقمنة الخدمات العامة الموجهة للمواطنين (لا سيما التعليم، والحماية الاجتماعية، والصحة، والزراعة)، و(ب) الإصلاحات اللازمة لرقمنة الاقتصاد. إن استعادة الثقة القائمة على توقعات المواطنين قد تخلق ظروفاً مواتية لدفع الاقتصاد قدماً نحو النمو الاقتصادي المستدام القائم على الإنتاجية، وخلق فرص عمل أكثر، وأفضل في تونس.
- تعزيز النمو المستدام القائم على الإنتاجية عن طريق زيادة الاستثمار المحلي، والأجنبي. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال:
  - مراجعة الإطار القانوني الذي ينظم المنافسة لإزالة العقبات التي تعوق نمو الأعمال التجارية، والوصول إلى الفرص الاقتصادية (العقبات أمام دخول الأسواق، والحصول على التمويل، وخاصةً بالنسبة للشركات الصغيرة، والمتوسطة، والعاطلين عن العمل من

الشباب الخريجين حتى يتمكنوا من إقامة أعمالهم التجارية الخاصة).

- يعد تحسين مناخ الأعمال التجارية[3] أمراً ضرورياً بالإضافة إلى السماح بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي لا تؤثر فقط بشكلٍ إيجابي على النمو الاقتصادي في البلد المضيف، ولكن يمكنها أيضاً تحسين خلق فرص العمل من خلال الآثار غير المباشرة على الإنتاجية، وظروف العمل في الشركات المملوكة محلياً (منظمة العمل الدولية، 2012).[4]
- تهيئة بيئة اقتصادية مواتية للاختراع، والابتكار على مستوى الأعمال التجارية من خلال صياغة برنامج عمل وطني يشجع رواد الأعمال على زيادة الاستثمار في التكنولوجيا، وابتكار مجموعات جديدة من عوامل الإنتاج. ولا تفتقر تونس إلى المهارات، بل إلى الأطر التنظيمية التحفيزية.
- هناك حاجة ملحة لتحديث القطاع المالي، وتعبئة التمويل التعلق بالمناخ للاستثمار في التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، بما في ذلك خلق فرص عمل مراعية للبيئة، والإلغاء التدريجي لدعم الوقود الأحفوري، والاستثمار في الطاقة المتجددة. ولا بد أيضاً من تعزيز القدرة التجارية للدولة، ويشمل ذلك إدخال خدمات تجارية حديثة، وتعميق التكامل التجاري على طول سلسلة القيمة العالمية.

وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى مزيد من التفكير المتعمق لتحديد استراتيجية صلبة للتنمية الصناعية من شأنها أن تخلق فرص عمل لائقة. وفي الواقع، سيكون من المناسب تقييم الاستراتيجية المتبعة لتنمية المشاريع الصغيرة، والمتوسطة الحجم التي تكافح بشكلٍ واضح من أجل تطوير، وخلق ما يكفي من فرص عمل جيدة.

وعلى الرغم من عدم وجود حل سياسي واحد يناسب الجميع بالنسبة لسوق العمل التونسي، فإن تعزيز القطاع الخاص، والسماح له بأخذ زمام المبادرة من شأنه أن يصلح إلى حدٍ كبير بعض التشوهات المذكورة أعلاه. ومن هذا المنطلق، لا بد من رفع مستوى قدرات القطاع الخاص لتوفير وظائف عالية الإنتاجية تناسب تطلعات الشباب المتعلم.

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال:

- مأسسة الحوار الاجتماعي بين الحكومة التونسية، والشركاء الاجتماعيين، والمجتمع المدني على أساس اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية) (رقم 144). ويدعم الحوار الاجتماعي النمو الاقتصادي، وذلك من خلال نهج مستدام يكون محوره الإنسان، كما أنه يعزز برنامج توفير العمل اللائق. وتبين التجربة أن مساهمة الشركاء الاجتماعيين ضرورية في وضع، وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي في تونس.
- إدخال لوائح أكثر تنافسية خاصة بتحديد الأجور، والتعاقد للقطاع الخاص، وذلك ضمن إطار العقد الاجتماعي لعام 2013، وبما يتماشى مع معايير العمل الدولية المتعلقة باتفاقيات الأجور (منظمة العمل الدولية 2019).
- الحد من تكلفة قطاع الاقتصاد الرسمي لتثبيط الاقتصاد غير الرسمي، وتيسير انتقال العمالة، والوحدات الاقتصادية من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، كما ورد في التوصية (رقم 204) لعام 2015. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إزالة العقبات الإدارية أمام المساهمات من خلال تسهيل العمليات الإدارية، وكذلك تعديل معدلات، ومزايا المساهمات (منظمة العمل الدولية ، 2017). إن ذلك من شأنه أن يشجع الشركات على الانضمام إلى القطاع الرسمي، وبالتالي سيزيد من الطلب على العمال المهرة، والمتعلمين، ويعزز المشاركة في القوى العاملة، ولا سيما بين النساء اللواتي سيستفدن من وظائف أفضل من حيث نوع العقد، والضمان الاجتماعي، وظروف العمل، وما إلى ذلك (بوغزالة، 2019).
- تعزيز التصديق على اتفاقية الضمان الاجتماعي (الحد الأدنى من المعايير) (رقم 102) لعام 1952، وتنفيذها، ورصدها، على سبيل المثال، من خلال القيام بحملات خاصة بالتصديق، وكذلك تطبيق التوصية (رقم 202) لعام 2012، بشأن أرضيات الحماية الاجتماعية.
- تسهيل حصول الشباب على التمويل لدعم إقامة الأعمال التجارية، وخاصةً في المناطق المهمشة، وكذلك تنفيذ استثمارات عامة كبيرة من شأنها تحفيز الاستثمار الخاص، وخلق فرص العمل. ويعتبر أيضاً الاقتصاد الاجتماعي، والتضامن من وسائل الحد من البطالة في تونس.

[4] عندما يتم توظيف الأفراد من قبل شركات أجنبية، ومتعددة الجنسيات، يمكن تعزيز رأس المال البشري لتلك الشركات من خلال التدريب، والتعلم أثناء العمل. وقد يكون لهذه الشركات الأجنبية أيضاً تأثيراً إيجابياً على تحسين رأس المال البشري في الشركات الأخرى التي تقيم معها روابط، بما في ذلك موردیها. وتعد الشركات متعددة الجنسيات المصدر الرئيسي لأنشطة البحث، والتطويرفي العالم المتقدم، والمستوى التقني الخاص بهم أعلى بشكلٍ عام من المستوى التقني في البلدان النامية، بحيث تكون قادرة على خلق فوائد تكنولوجية كبيرة للغاية.

المراجع

AAssaad, Ragui, Samir Ghazouani, and Caroline Krafft (2018). 'The Composition of Labor Supply and Unemployment in Tunisia.' In The Tunisian Labor Market in an Era of Transition, edited by Ragui Assaad and Mongi Boughzala, 1–38. Oxford, UK: Oxford University Press.

Assaad, Ragui, and Caroline Krafft (2016) 'Labor Market Dynamics and Youth Unemployment in the Middle East and North Africa: Evidence from Egypt, Jordan and Tunisia.' Economic Research Forum Working Paper Series No. 993. Cairo, Egypt.

Boughzala (2019) 'Unemployment in Tunisia: why it's so high among women and youth'. The ERF Policy Portal. Cairo, Egypt.

El-Kogali, S. E. T., & Krafft, C. (Eds.). (2020). Expectations and Aspirations: A New Framework for Education in the Middle East and North Africa. Washington, DC: World Bank

ILO (2012) 'Executive Summary and Policy Recommendations for Tunisia'.

ILO (2017). "World Social Protection Report 2017-19: Universal Social Protection to Achieve the Sustainable Development Goals." Geneva: International Labour Office. http://www.socialprotection.org/gimi/gess/ShowWiki.action?id=594.

ILO (International Labour Organization) and ERF (Economic Research Forum). 2021. Regional Report on Jobs and Growth Report in North Africa 2020.

ILO (International Labour Organization) and ERF (Economic Research Forum). 2022. Second Regional Report on Jobs and Growth in North Africa (2018–21): Developments through the COVID-19 Era. ILO and ERF.

Knaepen, H. (2021). Climate risks in Tunisia Challenges to adaptation in the agri-food system. CASCADES research paper.

Nasri. K and Belhadj. B. (2022). Household Vulnerability and Resilience in Tunisia: Evidence Using Fuzzy Sets and Multidimensional Approach. Studies in Microeconomics, 0(0).
https://doi.org/10.1177/23210222221098836

Nasri, K., Amara, M., and Helmi, I. (2022). Landscape of social protection in Tunisia, Working Paper No. 1592 September 2022, Economic Research Forum.

Kabbani, N. (2019). Youth Employment in the Middle East and North Africa: Revisiting and Reframing the Challenge. Brookings Doha Center Policy Briefing. Doha, Qatar.

Marouani, Krafft and Assaad (2022) 'Tunisia COVID-19 Country Case Study'. ILO/ ERF report.

Verick, S. (2018). Female Labor Force Participation and Development. IZA World of Labor, 87v2, 1–11.

Verner, D., Treguer, D., Redwood, J., Christensen, J., McDonnell, R., Elbert, C. & Y. Konishi. 2018. Climate Variability, Drought, and Drought Management in Tunisia's Agricultural Sector. World Bank Group.

World Bank (2015b), Consolidating Social Protection and Labour Policy in Tunisia. Building Systems, Connecting to Jobs. Policy Note, World Bank, Washington, DC.

World Bank. (2022). Tunisie - Diagnostic Systématique Pays: Réhabiliter la Confiance et Répondre aux Aspirations des Citoyens pour une Tunisie plus Prospère et Inclusive. Sommaire Exécutif (French). Washington, D.C.: World Bank Group. http://documents.worldbank.org/curated/en/099619511092252155/IDU0f28d09910e529043fb0990e05027c76a51d1

لمحة عن منتدى البحوث الاقتصادية: منتدى البحوث الاقتصادية هو شبكة إقليمية لتعزيز البحوث الاقتصادية عالية الجودة من أجل التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتأسس منتدى البحوث الاقتصادية عام ١٩٩٣، وتتمثل الأهداف الأساسية لمنتدى البحوث الاقتصادية في بناء قدرات بحثية قوية في المنطقة؛ لتشجيع إنتاج أبحاث مستقلة عالية الجودة؛ ونشر مخرجات البحوث لجمهور واسع ومتنوع. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، تشمل مجموعة أنشطة منتدى البحوث الاقتصادية إدارة مبادرات بحثية إقليمية مختارة بعناية؛ وتوفير التدريب والتوجيه للباحثين المبتدئين؛ وبناء قواعد البيانات وتوفيرها للباحثين وصانعي السياسات؛ ونشر نتائج البحث من خلال الندوات والمؤتمرات ومجموعة متنوعة من المنشورات. ويقع المقر الرئيسي للمنتدى في مصر، بينما ينتشر زملاء البحث والسياسات من منسوبي المنتدى في بلدان المنطقة المختلفة وكذلك في أنحاء أخرى من العالم

معلومات التواصل
مكتب منتدى البحوث الاقتصادية
العنوان: 21 شارع السد العالي، الدقي، الجيزة، مصر
صندوق بريد: 12311
هاتف: 603 – 20233318600+
فاكس: 20233318604+
البريد الإلكتروني: erf@erf.org.eg
الموقع الإلكتروني: http://www.erf.org.eg

تابعونا من خلال

economic-research-forum *ERFlatest*

TheERFLatest *www.erf.org.eg*

لمحة عن مشروع منظمة العمل الدولية - أضواء: بتمويل من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا) ، يعمل مشروع «أضواء» على مستوى السياسات من أجل دعم القرارات القائمة على الأدلة بشأن الأبعاد الرئيسية لبرنامج العمل اللائق. يتدخل المشروع على المستويين الإقليمي (شمال إفريقيا) والوطني ، في مصر، والمغرب، وتونس، وبعض الأنشطة المحددة في الجزائر. ويهدف إلى تعزيز النمو الغني بالوظائف، ومعايير العمل الدولية (ILS) وتطبيقها على مستوى المنشأة. هذه العناصر الثلاثة أساسية للتنمية الاقتصادية في المنطقة وهي ضرورية للتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

معلومات التواصل
منظمة العمل الدولية
العنوان: 13 شارع البرازيل - الزمالك - القاهرة
صندوق بريد: 11211

البريد الالكتروني: adwa@ilo.org

ilo.org/Cairo
Twitter | Facebook | YouTube